في استطلاع لـ (المدى):

مواطنو ديالى: ما نريده من الحكومة الجديدة الامن والتنمية أولا

ديالى : المدى

تتباين آراء المواطنين، في محافظة ديالى، حول انعقاد جلسات الجمعية الوطنية واختيار رئيس لها، ورئيس للجمهورية ورئيس لمجلس الوزراء وأعضاء الحكومة. وفي الأغلب، في إطار استطلاعنا هذا، وجدنا أن أمنياتهم وأحلامهم تتشابه إلى حد بعيد، ولا سيما بعد سنيِ المعاناة والحرمان. كما أن الأفق الجديد الذي فتح أمام العمل السياسي الديمقراطي في العراق يجعل الجميع في حالة ترقب وانتظار. فهناك مجموعة من الأولويات التي يتمنى الفرد العراقي أن تكون على أجندة الحكومة المنتخبة، لحل المشكلات التي نعاني منها بدءاً من الوضع الأمني وانتهاء بتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والمعرفية.

الأمن والخدمات والتنمية

يرى نائب رئيس الجمعية الوطنية للدفاع عن حقوق الإنسان في ديالى فاروق إبراهيم جامل أن الحكومة السابقة، ما قبل الانتخابات، جاءت استجابة لحاجة ملحّة، ولم تلب هذه الحاجة. ويقول؛ إن أهم ما نتمناه من الحكومة الجديدة الآن هو الاستجابة لحاجات المجتمع الأمنية والخدمية والتنموية. وليس بالضرورة أن يكون في هذه الحكومة ممثلون من جميع الأطراف، ولكن يجب أن تكون الأطراف جميعها ممثلة في البرلمان لكي تكون فيه، في البرلمان، معارضة فعالة وليست شكلية كي لا يحصل تواطؤ بين البرلمان والسلطة التنفيذية.

ويقول مدير البحث والتطوير في جامعة ديالى الدكتور سامي المعموري: على الحكومة الجديدة اجتثاث الفساد الإداري أولاً، وإعادة مكانة العراق على الصعيد الدولي كي يشعر أي مواطن عراقي بأن حاله لا يقل عن حال أي مواطن في العالم، فإذا كان لنا من الناحية العلمية والإبداعية انجازاتنا فبالمقابل ينبغي أن تكون لنا مكانتنا في العالم، وعلى سبيل المثال أن أي مواطن حين يكون خارج بلاده ويتضايق فإنه يتصل بسفارة بلاده ويجد الحل والملاذ، إلاّ العراقي. إن إعادة الاعتبار للإنسان العراقي يجب أن تكون في ضمن الأسبقيات.

وتتحدث نغم صالح . معلمة . في الإطار ذاته فتقول؛ ما يريده العراقيون هو الأمن والخدمات العامة وتوفير فرص العمل ورفع المستوى المعيشي، والبدء بتنفيذ المشاريع، وتوفير السكن من خلال بناء المجمعات السكنية للموظفين، وتطوير التعليم والصحة، على أن ينفذ كل هذا على أرض الواقع وليس عبر التصريحات والوعود التي لا تتحقق.

أما عبد الوهاب محمد . أديب . فيقول؛ مهمة الحكومة الجديدة الرئيسة هي إيجاد الشروط والظروف المناسبة لكتابة الدستور، وتحقيق المصالحة الوطنية ولم شمل جميع الأطراف، والتفاوض مع الجهات المعارضة لإيجاد حلول حقيقية لإنقاذ البلد، وإخراجه من عنق الزجاجة.. ومن ثم تعيين العاطلين وحل الأزمات الخانقة من اقتصادية وأمنية.

حرية المرأة

وتتطرق سلمى علي . موظفة . إلى قضية المرأة ودورها في المجتمع الجديد، وحريتها فتقول؛ للمرأة حقوق كثيرة مغتصبة.. حقها في العيش بكرامة، وحصولها على فرص للتعليم والعمل على وفق مقدرتها وكفاءتها، وحقها إذا كانت موظفة في أن تكون هناك حضانة أو روضة لأطفالها الصغار، بالقرب من مكان سكناها أو عملها.. وللأسف ما زالت نظرة المجتمع بمن فيهم النخبة المثقفة إلى المرأة قاصرة ورجعية.. وفي الدستور القادم يجب أن توضع مواد وفقرات صريحة تضمن للمرأة إنسانيتها وكرامتها وحقها في تحقيق ذاتها. وأن لا تعامل مواطنة من الدرجة الثالثة، أو العاشرة. وأن يكون من حقها أن تتقلد مناصب سيادية ، مستشارة أمن قومي.. لم لا؟).

لكن أحلام زميلتها هند جبار تبدو أكثر تواضعا.. تقول هند: أنا أفكر بالحقوق البسيطة.. الأمن والكرامة وتوفير فرص العمل.. لن تتحرر المرأة قبل أن يتحرر الرجل وتتحرر عقلية الرجل.. وأرى أن تطور المجتمع سيضمن للمرأة حقوقها في المستقبل.. المطلوب أولاً الاستقرار والأمان والرخاء الاقتصادي، ومن ثم سنتكلم في الأشياء الأخرى.

ويقول طارق عبد السادة . حارس مبنى السراي القديم في بعقوبة . يجب أولاً نبذ الطائفية في المجتمع العراقي لأنها دخيلة عليه. وعلى الحكومة أن تجعل من أولوياتها تحقيق الاستقرار الأمني والرخاء الاقتصادي. والعدالة والمساواة بأشكالها كلها..

السعادة والاستقلال

(وضع الرجل المناسب في المكان المناسب) هكذا أجاب فائق جليل . مدرس . عن سؤالنا الخاص بهذا الاستطلاع، وأضاف: نعم، هذا في البدء، كذلك تحقيق كل ما يسعد الإنسان، وأن نصل بالمستوى المادي إلى ما وصل إليه إخواننا في الخليج، وإعادة تأهيل المدارس والجامعات بحيث يحصل على الشهادة العلمية الأكاديمية كل من هو أهل لها .

وتقول أم عدنان . ربة بيت: ماذا نريد غير الأمان والصحة والعافية والستر، واللقمة الحلال.. ماذا هناك أكثر من هذا؟!.

وبحسب وجهة نظر فاضل عسكر . شاعر شعبي . فإن كلمة الأمان هي أول ما يقفز إلى الذهن، والعمل على تحقيق الاستقلال، وإرجاع السيادة كاملة غير منقوصة، وهذا مشروع وحلم كل عراقي، كما يقول.

ويسلسل لطفي صالح محمد . مقاول بناء . مطالب المجتمع العراقي في الوقت الراهن على النحو الاتي: حل المشكلة الأمنية.. توفير فرص العمل للعاطلين عن العمل، والمساعدة على تأسيس مؤسسات المجتمع المدني، وتحقيق التنمية الاقتصادية. ويقول؛ إن هذه الأمور من شأنها أن يحقق الاستقرار للبلد.

ويقول منعم خلف . صاحب متجر؛ نريد إنهاء الاحتلال، والحفاظ على وحدة البلاد، وتشغيل العاطلين، وتوفير الخدمات. وأن يكون التوظيف وإشغال المناصب على أساس النزاهة والكفاءة وليس لاعتبارات سياسية أو طائفية أو غيرها. وأيضاً القضاء على الفساد الإداري.

وأخيراً يقول فراس الشيباني . شاعر وصحافي؛ ما أريده من الحكومة الجديدة بمفاصلها كافة هو أن لا يعتقد أحد منهم أو يظن بأنه يمتلك الحقيقة المطلقة ليكون من حقه تبعاً لذلك اجبار الناس على معتقدات وسلوكيات معينة (سياسية أو مذهبية أو طائفية أو اجتماعية). وأرجو منهم جميعاً أن يتمتعوا بصفة نكران الذات، لا الاثرة.... أتمنى أن يحصل هذان الأمران، وعندها فقط سنكون بخير.

في الجمعية الوطنية

لجنة المرأة الكوردستانية تدعو الى زيادة حصة الحقائب الوزارية للنساء

بغداد- المدى

دعت لجنة المرأة الكوردستانية في الجمعية الوطنية العراقية الى زيادة عدد الحقائب الوزارية المخصصة للنساء العراقيات بنسبة ٣٠٪ على ان لا تقل عن عشر وزارات.

واكدت اللجنة في ختام اجتماعها التأسيسي الذي تراسته المهندسة نسرين مصطفى برواري عضو التحالف الكوردستاني في الجمعية الوطنية ضرورة فسح المجال امام عضوات الجمعية لترؤس اللجان المختلفة المنبثقة عنها.

واصرت اللجنة في بيانها على المطالبة بزيادة نسبة النساء الى ٤٠٪ داخل الجمعية الوطنية واستحداث اطار عام للعمل السياسي بموجب نظام (الكوته) وتفعيل مشاركة المراة في المناصب المهمة والسيادية وزيادة تمثيلها في تولي مناصب السلك الدبلوماسي.

وطالبت اللجنة بتغيير عنوان وزارة الدولة لشؤون المراة وتسميتها بوزارة المرأة واشراك الرجال في لجان المرأة ضمن تشكيلات الجمعية الوطنية.

وتوقف البيان باهتمام ازاء الدور البارز للمرأة العراقية عبر التاريخ المعاصر في صياغة وبناء هذا البلد رغم ما عانته طويلاً وكثيراً من تهميش واهمال في ظل النظام السابق وتحملها شظف العيش والفقر والجهل والكبت والحرمان والتحديات الصعبة وتقديمها قوافل الشهداء والتضحيات فكان لها الشهيد والاسير والمفقود ورغم ذلك واصلت مسيرتها بثبات وثقة.

واكد ان عهداً جديداً بدأ امام المرأة العراقية ذلك هو عهد الحرية والديمقراطية وفتح الآفاق الواسعة امامها للتعبير عن ذاتها وعن قدراتها وامكانياتها المهنية والاجتماعية والتربوية في آن واحد لتواصل رسالتها في صياغة الحياة العراقية الجديدة وفي الاسهام في كتابة صفحات تاريخنا الوطني الجديد والانخراط في الأسرة الدولية بكفاءة واقتدار.

وأوضحت اللجنة في بيانها ان مشاركة هذا العدد الكبير من النساء العراقيات في ميدان السياسة وفي مفاصل الحياة الحكومية بدءاً من مجلس الحكم مروراً بالحكومة الانتقالية وانتهاء بالبرلمان الديمقراطي الجديد فضلاً عن دورها الكبير في منظمات المجتمع المدني في الوقت الذي يؤشر فيه ايجابية هذا التوجه الجديد في الاعتراف بقدرات المرأة والايمان بكفاءاتها المهنية والقيادية، فانه بالوقت ذاته يمثل نهجاً وطنياً رائعاً ليس في دمج المراة بالمجتمع ومنحها حقوقها كاملة وحسب وانما في توظيف هذه الطاقة الحيوية، التي كانت مهملة قروناً طوالاً ووضعها في مكانها الطبيعي بما يعيد لمسيرة المجتمع توازنها الحقيقي و يمنح هذه المسيرة زخماً اضافياً.

واوضح البيان ان المراة العراقية اثبتت في عملية الانتخابات جرأة وشجاعة نادرتين من خلال ترشيح المئات منهن ضمن الكيانات السياسية المتنافسة والتوجه المبكر في يوم الانتخابات نحو صناديق الاقتراع بافواج هائلة وحصول النساء على نسبة تمثيل ٣١٪ من اجمالي مقاعد الجمعية الوطنية مما يبعث على الفخر والاعتزاز وهو انجاز فريد يتحقق لاول مرة في العالم العربي.

وانتهى البيان الى القول انه انطلاقاً من كل ذلك وايماناً بالدور الريادي الكبير لنساء العراق وبناء على الدعوة الكريمة الموجهة من قبل السيدة نسرين مصطفى برواري عضو اللجنة الوطنية العراقية عضو قائمة التحالف الكوردستاني تم عقد الاجتماع التأسيسي لعضوات الجمعية من قائمة التحالف الكوردستاني حيث تم تشكيل لجنة من العضوات (نسرين برواري، سامية عزيز، جاكلين زومايا، ازهار رمضان، انتصار بكو صالح) تتولى اجراء اللقاءات والمشاورات مع الشخصيات الوطنية وقادة الاحزاب السياسية في العراق وزيارة القادة السياسيين في التحالف الكوردستاني للطرح والمناقشة والتحاور حول المواضيع والمطالب المختلفة وفي مقدتهم الاستاذ جلال طالباني والدكتور ابراهيم الجعفري وسماحة السيد عبد العزيز الحكيم.

المنظمة الوطنية للمجتمع المدني وحقوق الانسان:

يوم ٩نيسان بداية عهد جديد للعراق

بغداد- المدى

اصدرت المنظمة الوطنية للمجتمع المدني وحقوق الانسان بياناً لمناسبة يوم التاسع من نيسان الخالد هنأت فيه جميع بنات وأبناء شعبنا العراقي البطل بهذه المناسبة ، يوم سقوط الطاغية والدكتاتورية البعثية الصدامية، وفاتحة لشعبنا الطريق لبدء عهد جديد لمعالجة جروحه ولبناء مستقبله على اسس حقوقية ومدنية.

لقد فتح هذا اليوم الاغر امام جميع العراقيين الوطنيين آفاقاً جديدة وواعدة تؤشر لمستقبل زاهر لهم ولبلدهم لرؤيته بلداً مدنيا ديمقراطيا تعدديا فيدراليا ، يحترم حقوق مواطنيه جميعهم ، بغض النظر عن معتقداتهم او قوميتهم او دينهم او طائفتهم . ببزوغ ٩ نيسان ، تكشف للجميع مدى الظلم والقهروالخوف والارهاب غير المسبوق الذي كان سائدا في عراق البعث ، عراق صدام ونظامه الدكتاتوري . ذلك النظام الذي جلب حكامه للشعب على مدى عقود الافقار والجهل المتعمدين ، والتسلط والظلم ، وكوارث الحروب المدمرة العبثية وتخريب البنية المدنية للعراق وأواصر ألأخاء الوطني العراقي. واذ انفتحت في هذا اليوم المجيد امام شعبنا آفاق الحرية والديمقراطية والبناء فان قوى الظلام تمارس الإرهاب الدموي غير المألوف المتسم بالوحشية بغية ارجاع العجلة للوراء - نحو " قيم " و" افكار " " وممارسات" النظام السابق ، وبمباركة من قوى رجعية محلية خسرت كثيراً من امتيازاتها التى تمتعت بها من دون وجه حق ، ومن قوى الارهاب الدولي ، وتابعي الانظمة الدكتاتورية و الشمولية في الدول المجاورة ، وغير المجاورة ، التي لا تروق لها اجواء الديمقراطية والحرية التي تكونت لمجتمعنا العراقي اثر التغيير المجيد الذي تلا يوم ٩ نيسان الخالد !

ان التحالف الإرهابي بين هذه ألاطراف يدل عن مدى تشبث قوى الظلم والظلامية بامتيازاتها القديمة فهي تحارب بكل طاقاتها واسلحتها ، مستعملة كل ما في جعبتها من اكاذيب وتلفيقات ، وموظفة فتاوى فقهائها الظلاميين ، و" منظريها " المأجورين لشحذ " همة " الأرهابيين من كل حدب ضد شعب يكاد ان يكون اعزل لكنه متحد ومؤمن ايمانا عميقا بقضيته العادلة ومتطلع نحو خيار المدنية والبناء والديمقراطية والتحديث الذي فتحت ابوابها الواسعة امامه بعد٩نيسان.

واضاف البيان: ان شعبنا بوحدته ضد ألارهابيين والسلفيين سيخرج من هذه المحنة القاسية التى افتعلها الظلاميون والصداميون الارهابيون القتلة ، سالما ومعافى في النتيجة معتمدا على مساندة اصدقاء شعبنا الكثيرين الذين ساهموا بتضحياتهم الغالية في لجم هذه القوى التخريبية والظلامية ، وكسر شوكة " مقاومتها الأرهابية " المفتعلة المخزية " التي ضربت العراقي قبل قوى التحالف!

وشدد البيان على ان خير رد على كل ألأرهابيين وكل المشككين بيوم ٩ نيسان المجيد قد جاء على لسان شعبنا بخوضه الانتخابات البطولية وتكلل بافتتاح جلسات المجلس الوطني المنتخب لشعبنا وبدأ عمله لانتخاب رؤساء المجالس الرئاسية والتنفيذية للعراق من ممثليه المنتخبين الشرعيين.

ان منظمتنا تأمل من كل القوى الخيرة في مجتمعنا العراقي المهتمة اهتماماً حقيقياً بالعراق الموحد و بحقوق الانسان العراقي وازدهار بلدنا ألاقتصادي بان تضع مبادئ الوطنية وتكافؤ العراقيين وتتعاون مع مثقفي العراق الوطنيين لاتمام ما بدأه يوم ٩ نيسان المجيد ، وتسرع في ترسيخ مبادئ حقوق المواطنة والمساواة والتعايش والتطوير المدني والأخاء الوطني العراقي، تلك القيم التي الغتها الدكتاتورية البائدة من قاموسها ، لابد لمجتمعنا اليوم البدء ببنائها كي يضمن حاضره وازدهار مستقبله !

مركز وطن للدراسات ..خطوة على طريق اعادة بناء المواطنة العراقية

بغداد- الاء حمزة

مركز وطن للدراسات مؤسسة عراقية مستقلة غير حكومية تهتم بالشأن السياسي والثقافي والاعلامي العراقي، تستهدف احياء وتأكيد وصيانة المواطنة العراقية والوطن العراقي تجاه ما يهددها من افكار وسياسات داخلية وخارجية وتعمل على بث واشاعة الفكر والوعي والبرامج والطروحات المرسخة لثقافة وطنية جديدة تتجاوز كل الاعاقات المفاهيمية والعلمية التي حالت دون ترسيخ قيم المواطنة والتزاماتها وفروضها وتسعى بمختلف الطرق والوسائل الديمقراطية والسلمية والمشروعة الى تعميم رؤاها وبرامجها لخلق دولة المواطنة الصالحة.

ضعف الحس الوطني

ومن اجل تسليط الضوء على مركز وطن للدراسات التقينا السيد حسين درويش العادلي مدير المركز الذي قال:

- يشهد الواقع التاريخي والمعاصر الاثر التخريبي الفادح الذي مارسته واقرته مختلف الانظمة السياسية التي تعاقبت على السلطة في العراق بحق الوطن والمواطن على الصعد كافة لتتوج اخيراً على يد الطاغية صدام بانهيار كامل لهذا المبدأ جراء تحويل المواطنة الى ضريبة دم وسجن وقيد وتمييز وتعسف بشكل لم يسبق له مثيل حتى غدت المواطنة ظلاً باهتاً لا يقوى على الحضور والفاعلية والصمود امام أي تهديد او خطر يهدد الكيان الوطني العراقي. مما همشهم وساعد في خلق حالات العداء المؤدي الى اضعاف الحس الوطني العام.

ان السلطة التي لا تحترم وتعدل بين مواطنيها لا يمكن ان تمثلهم وتتعايش واياهم وفق مرتكزات متناغمة تؤتي ثمارها في عمليات البناء او البقاء بل تخلق منهم اعداء لها وبالنتيجة اعداء لمؤسساتها وهيئاتها ومرافقها فالمتضرر لا يمكنه الحب والغناء في دولة تزدريه وتهمشه وتقصيه عن نيل حقوقه ومتطلباته الاساسية والمشروعة. ان واقعاً مأساوياً كهذا لا يمكن ان تستقيم معه دولة او ينهض به مجتمع او يضطرد من خلاله تقدم بل هو اقصر طريق للفشل والانقسام والتناحر، ويعد للتفتت والتبعية والارتماء في احضان الغير، من هنا كان لا بد وان تنهض النخب الواعية من ابناء العراق الذين ادركوا الخطر بحس وعيهم وتجربتهم ومن مختلف اوساطنا الدينية والسياسية والاجتماعية ان ينهضوا لاعادة انتاج ثقافة وطنية جديدة نستطيع من خلالها تلافي كل نقاط العجز والفشل والاختراق لضمان سلامة مجتمعنا ووطننا.

❖ وكيف يمكن بناء المواطنة الحقيقية والفعالة؟

- ان هناك بنى تحتية للعملية الاجتماعية التي تستهدف اعادة الهيكلة المفاهيمية والتطبيقية للمجتمع العراقي تأتي في طليعتها اعادة هيكلة مبدأ المواطنة على اسس جديد قانونياً وسياسياً واجتماعياً لتحقيق الاهداف النوعية الموجودة، وهنا فعملية اعادة الهيكلة هذه بحاجة الى ثورة تصحيحية في العديد من المفاهيم والرؤى والتطبيقات لعموم الدولة العراقية كهيكلة ادارات ومؤسسات وانظمة ومقررات وسياسات ولعموم الثقافة المجتمعية في خطوطها العامة والتفصيلية المتصلة بالمواطنة والوطن وللنخب الدينية والسياسية والاجتماعية في رؤيتها وتربيتها للجماهير ولجمهرة الاحزاب والحركات في قيادتها وتوجيهها للشعب..انها مهمة كل عراقي في اعادة انتاج ذاته تجاه وطنه ومستقبله. ان اعادة انتاج الذات الوطنية هذه لهي حركة فكرية وسياسية وثقافية كبرى على الشعب ونخبه وحركاته برمجة فروضها واستحقاقاتها من خلال جهد مؤسساتي متنوع وفاعل وناشط لا يعرف الكلل او الملل بغية تحويلها الى تيار من الوعي المتقد والممارسة المنبعثة والانضباط الصارم والاحتكام الكامل لهذا او ذاك، بادرنا الى انشاء هذه المؤسسة كلبنة في هذا الطريق الذي نأمل ان تشاركنا فيه -بتعاون- النخب العراقية المخلصة لوطنها وشعبها والحريصة على انتاج وطن يمثل الكل ويتبناه الكل.

إعادة انتاج مبدأ المواطنة

❖ ما الاهداف لتحقيق المواطنة من وجهة نظر وطن للدراسات؟

- يستهدف المركز من خلال جملة انشطته المتنوعة اعادة انتاج مبدأ المواطنة بشكل كامل كمنظومة متكاملة ثقافياً وسياسياً واجتماعياً لتشكيل تيار توعوي وبرامجي على الصعيد الجماهيري والنخبوي لاعادة تشكيل العقلية والنفسية العراقية في تعاطيها مع وطنها العراق. فالمواطنة هي الدعامة الاساس لوحدة الارض والشعب وبمقدار وضوحها وصلاحها يقوى الوطن ويزدهر. انتاج انماط النظم القيمية والفكرية والسياسية المتصلة والمغذية لمبدا المواطنة والوطنية وبالذات النظم التلقائية (القواعد والمعايير) والنظم التطبيقية والنظم الضابطة (القانونية) والهدف تغيير مقاييس واليات ونتائج النظم المجتمعية التي اقصت المواطنة والوطنية، الدعم والتنمية والتنسيق مع الاتجاهات العراقية العاملة في حقل المواطنة بما يخلق منها تياراً عراقياً واضحاً يحول دون تكرار التجارب السلبية التي تهدف بوعي ومن دون وعي الى اضعاف مبدأ المواطنة والتعاون مع الشرائح الشعبية والنخبوية لجعل المواطنة منتجة عراقية ثابتة في التعاطي مع الشأن العراقي بمختلف ابعاده وشؤونه وامتداداته. التصدي الفكري والثقافي والسياسي لمحاولات اختراق المواطنة والقيم الوطنية من قبل أي شخص وطائفة او حركة تحت أي عنوان كان.

❖وكيف هي الوسائل لذلك؟

- بما ان المركز مؤسسة مدنية تتحرك في اطار خلق تيار شعبي من ا لوعي والانتظام العملي تجاه مقولاته فانه يلتمس الوسائل والخطط الفكرية والثقافية والاعلامية والسياسية لتنفيذ رؤاه وتتلخص حالياً في:

١- اصدار الكتب والدراسات والتقارير ذات العلاقة بالمواطنة

٢- اصدار مجلة دورية سياسية فكرية ثقافية خاصة بالمواطنة وما يتصل بها من موضوعات وبرامج كحقوق الانسان.

٣- اصدار البيانات والنشرات بالمناسبات الوطنية والاحداث المهمة.

٤- انشاء موقع من خلال الانترنت لاشاعة الفكر والانتماء والولاء الوطني وتنظيم الاستفتاءات والاستقراءات حول مبدأ المواطنة.

٥- اقامة المؤتمرات والندوات والامسيات والاحتفالات النخبوية والجماهيرية السياسة والثقافية لتعزيز قيم واستحقاقات المواطنة في العراق الجديد وفي طليعتها منظومات حقوق الانسان والحقوق والواجبات الوطنية، والسعي الى اعلان يوم المواطنة.